المحاضرة الخامسة

الرقابة على أداء خدمة الائتمان: (الرقابة على الأداء الإقراضي للمصرف)

13/4/2024

المحاضرة الخامسة	محتويات المحاضرة	الصفحة
الرقابة على أداء خدمة الائتمان: (الرقابة على الأداء الإقراضي للمصرف)	**الرقابة على أداء خدمة الائتمان: (الرقابة على الأداء الإقراضي للمصرف)**	2
	1. مفهوم الرقابة على أداء الخدمة المصرفية	2
	2. مراحل الرقابة على أداء خدمة الائتمان (القروض)	2
	3.معايير أداء خدمة الائتمان (القروض)	2

المحاضرة الخامسة

الرقابة على أداء خدمة الائتمان: (الرقابة على الأداء الإقراضي للمصرف)

أولاً: مفهوم الرقابة على أداء الخدمة المصرفية:

يقصـــد بالرقابة على أداء الخدمة المصـــرفية: القيام بمجموعة من الأنشـــطة التي تمكن من الوقوف على تحقيقها للأهداف المحددة لها، ومساهمتها في تحقيق أهداف المصرف.

والأهداف المرتبطة بالخدمة تشمل كلاً من:

1. زيادة الربحية.
2. تحقيق السيولة اللازمة لمواجهة عملياتها.
3. انخفاض درجة المخاطر المرتبطة بأدائها وتوزيعها.

ثانياً: مراحل الرقابة على أداء خدمة الائتمان (القروض):

تمر عملية الرقابة على أداء الخدمة الإقراضية (الأداء الإقراضي) بالمراحل الآتية:

1. تحديد معايير الأداء الإقراضي.
2. تسجيل وقياس الأداء الإقراضي الفعلي.
3. مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط وتحديد مجالات الانحراف.
4. اتخاذ قرارات التصحيح سواء قبل وقوعها أو أثناء حدوثها أو بعد ذلك.

ثالثاً: معايير أداء خدمة الائتمان (القروض):

مجموعة من المعايير التي يمكن استخدامها كأساس لقياس الأداء الإقراضي للمصرف، ولعل أهمها معايير الربحية وسيولة الإقراض والخطر الائتماني:

1. معايير ربحية الإقراض:

وهي مجموعة من النســـب التي تمكن القائم بعملية الرقابة على الوقوف على ربحية خدمة الإقراض ومدة مســـاهمتها في تحقيق الربحية العامة للمصرف.

ومن هذه النسب:

- **نسبة ربحية الإقراض = (الفوائد المقبوضة من القروض / إجمالي إيرادات المصرف ككل) * 100**

وتمثل هذه النسبة مدى مساهمة الفوائد المقبوضة من القروض في تحقيق إجمالي الإيرادات للمصرف.

وتعتبر مؤشر جيد إذ تساهم القروض بأكبر قدر في عمليات المصارف التجارية، وهذا يدل على أن القروض تعتبر أهم مجال لتوظيف الأموال في المصرف.

_ **ومما هو جدير بالذكر:** أنه يجب أن يؤخذ بالاعتبار عند تحديد ربحية القرض أو أي نوع من أنواع الائتمان **تكلفة القرض والتي تشمل** تكلفة تمويل وإدارة القرض وأخطاره: وهي مجموع كل من الفوائد المدفوعة لمصدر تمويل القرض سواء من الودائع أو من مصادر أخرى، والمصروفات الإدارية الأخرى المرتبطة بالدراسة الائتمانية ومنح القرض ومتابعته، والاحتياطي ضد خطر عدم السداد الكلي أو الجزئي.

_ **وعليه يمكن حساب العائد الصافي من العملية الإقراضية على النحو الآتي:**

(متوسط الفائدة المقبوضة خلال سريان القرض) – (متوسط الفائدة المدفوعة للمصادر المختلفة الممولة للقرض + تكلفة إدارة القرض ومخاطره).

2. معايير السيولة الائتمانية:

ويقصد بها القدرة على تسييل حجم الائتمان خلال فترة سريانه عن طريق تقسيط سداداه على فترات تتماشى مع دورة أعمال المصرف.

_ **ليس هناك أسلوب نمطي لتحديد قيمة القسط و إنما يتوقف على عوامل عديدة، منها:** حجم الائتمان وفترة سريانه ومصادر العميل لسداده (من التدفقات الخاصة بالأعمال التي يمولها القرض أم من مصادر أخرى).

_ فمثلاً كلما زاد حجم القرض وطالت فترة سيولة القرض، مما يعرض المصرف لمخاطر أكبر.

A- متوسط القسط السنوي للقرض = (متوسط قيمة القرض + قيمة الفوائد المقبوضة) / مدة سريان القرض

_ أن أهمية السيولة الائتمانية تكمن في:

- ✓ القدرة على سداد الالتزامات (والتي هي مصدر تمويل القرض كالودائع) في مواعيد تتفق مع ميعاد تحصيل القسط.
- ✓ إمكانية إعادة توظيف القسط المسدد في عمليات ائتمانية جديدة أو عمليات استثمارية أخرى.

- ✓ التقليل من تأثير انخفاض القوة الشرائية للنقود المرتدة نتيجة لارتفاع معدلات التضخم عن المعدلات التي تم تقديرها قبل منح الائتمان والتي أخذت بالاعتبار عند تحديد سعر الإقراض للعميل.

B- مصادر تمويل القرض: ويقصد بها مجموعة المعايير التي تمكن من الوقوف على مكونات المصادر التي يعتمد عليها في تمويل عملية ائتمانية. ومن المفضل في تلك الحالة الاعتماد على أكثر من مصدر لتوزيع المخاطر، فضلاً عن انخفاض تكلفة بعض المصادر عن البعض الآخر.

ويمكن استخدام المؤشر المالي الآتي:

- ✓ **الودائع كمصدر تمويل للقرض = (قيمة القروض / إجمالي الودائع) * 100**

وذلك لترتيب المصادر التي يعتمد عليها في تمويل عمليات الإقراض، وهذا يساعد في تحليل تكلفة الائتمان.

3. معايير الخطر الإقراضي:

وتشمل مجموعة من المؤشرات التي تمكن من الحكم على مقدار الخطر الإقراضي واحتمال حدوثه بالنسبة لكل قرض، بما يمكن إدارة المصرف من الاستعداد له أو محاولة تجنبه أو التقليل من احتمال حدوثه. ويشمل الإقراض العديد من المخاطر، منها الآتي:

A- خطر عدم السداد الكلي أو الجزئي للقرض وأعبائه: ويقصد به عدم قدرة العميل على السداد سواء لإجمالي القرض أو بعض أقساطه. مما يترتب عليه ضرورة المواجهة بتكوين الاحتياطي لمواجهة خسائر القروض في حال التنبؤ بعدم القدرة على السداد، أو في حالة التأكد من عدم السداد لكل أو جزء من القرض.

ويمكن أن نستخدم النسبة الآتية للوقوف على هذا الخطر = **(الاحتياطي (المخصص) ضد خسائر القروض / متوسط قيمة الائتمان الممنوح) * 100**

B- خطر تأخير السداد: ويقصد به الخطر الناشئ عن عدم السداد في المواعيد المتفق عليها، ولا شك ان ذلك يضيع على المصرف فرصة إعادة استثمارها في مجالات تمويلية أو استثمارية أخرى.

ويمكن الاعتماد على المؤشر الآتي للوقوف على هذا الخطر = **(تاريخ السداد الفعلي – تاريخ السداد المتفق عليه) / متوسط فترة السداد للقسط خلال مدة سريان القرض**

C- **الخطر الخاص بضمانات القرض:** والتي تعيق المصرف عند التصرف فيها لضمان استرداد الأموال في حالة عدم السداد الكلي أو الجزئي.

ويمكن قياسه باستخدام المؤشر = **(القيمة السوقية للضمانات / قيمة الأموال الغير مستردة) * 100**